

«الوطني»: الاقتصاد العالمي يسير نحو التحسن منذ بداية 2012

لاحظ بنك الكويت الوطني موجزه الاقتصادي الأسبوعي حول اسواق النقد العالمية، أن الاقتصاد العالمي يسير في تحسن منذ بداية عام 2012.

ولفت «الوطني» الى ان عدم اجراء بنك إنجلترا أي تعديل على السياسات بشكل دعما للأوضاع الحالية في الاسواق، كما ان نتائج اجتماع البنك المركزي الأوروبي أنتت على نحو ايجابي، ففي حين أن البنك المركزي الأوروبي خفض توقعات النمو المركزية ورفع من التوقعات التضخم، إلا أن التقييم العام لتوقعات النمو كانت أكثر تفاؤلاً من التوقعات التي وضعها خلال الاجتماعات السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم اليونان المزيد من الانياء الإيجابية خاصة يوم الجمعة الماضي حيث أعلنت عن طرح عطاء يتضمّن سندات بقيمة 172 مليار يورو والمخصصة لمشاركة القطاع الخاص في مسألة الديون، وتمثل هذه الأموال نسبة 83,7٪ من السندات المتاحة، كما تتضمن نسبة 69٪ من السندات القانونية غير اليونانية.

ويحسب صحيفة «ول ستريت جورنال»، يتباحث المسؤولون الرسميون لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في إمكانية اعتماد نوع جديد من برامج شراء السندات وبعثت تهدف إلى الحد من المخاوف في حصول تضخم محتمل في حال تقرر اعتماد خطوات جديدة لتعزيز النمو الاقتصادي خلال الأشهر القادمة، ومن خلال هذه المنهجية الجديدة، سيقوم البنك



إصدار اوراق نقد جديدة لغرض شراء الرهونات العقارية طويلة الأجل أو لشراء السندات وذلك من خلال اعادة اقتراضها لأجل قصير وبمعدل فائدة منخفض.

وتهدف هذه المنهجية لتهدئة الأوضاع المضطربة في السوق باعتبار ان اوراق النقد التي سيتم إصدارها من شأنها أن تزيد من مستويات التضخم، حيث يتخوف الكثير من نقاد السياسة في سبب الجهود السابقة التي قام بها لتحفيز عملية التعافي الاقتصادي.

ولم يربح «الوطني» أن يقوم البنك الفدرالي ببرامج تيسير كمي جديدة خلال الاجتماع المقرر عقده خلال الأسبوع القادم خاصة وأن



إصدار اوراق نقد جديدة لغرض شراء الرهونات العقارية طويلة الأجل أو لشراء السندات وذلك من خلال اعادة اقتراضها لأجل قصير وبمعدل فائدة منخفض.

وتهدف هذه المنهجية لتهدئة الأوضاع المضطربة في السوق باعتبار ان اوراق النقد التي سيتم إصدارها من شأنها أن تزيد من مستويات التضخم، حيث يتخوف الكثير من نقاد السياسة في سبب الجهود السابقة التي قام بها لتحفيز عملية التعافي الاقتصادي.

ولم يربح «الوطني» أن يقوم البنك الفدرالي ببرامج تيسير كمي جديدة خلال الاجتماع المقرر عقده خلال الأسبوع القادم خاصة وأن

في غضون ذلك، تراجع عدد طلبات الشراء في المصانع الأميركية خلال شهر يناير، في أكبر تراجع له خلال 15 شهرا وذلك بسبب تراجع عدد طلبات الشراء على الأليات والعمدات، وهو الأمر الذي كان متوقعا حدوثه بعد انتهاء العمل بالاقطاعات الضريبية مع حلول نهاية العام الماضي، كما كان هذا التراجع متوقعا بسبب ارتفاع عدد طلبات الشراء خلال شهر ديسمبر وهو الشهر الأخير الذي ستمتكن فيه الشركات من الاستفادة من الإعفاءات الضريبية في الاستثمارات لأجل ستة وأحد.

من ناحية أخرى، بدأ ارتفاع عدد طلبات الشراء الجديدة منذ شهر مارس من عام 2009 بالرغم من أن العدد لا يزال دون فترة الزروة التي وصل إليها قبل الكساد الاقتصادي الأخير.

وارتفع عدد التوظيفات بشكل فاق التوقعات خلال شهر فبراير وهو الذي يشير إلى أن الشركات بدأت تتفائل حيال النمو الاقتصادي في البلاد، في حين أن مستويات البطالة مازالت عند نسبة 8,3٪، فقد بلغ عدد الوظائف الجديدة 227,000 وظيفة بعد أن بلغ 284,000 وظيفة خلال شهر يناير، وهو يفوق عدد 210,000 المتوقع مسبقا.

وذكر «الوطني» أن ارتفاع عدد الوظائف المتوفرة سيساعد في رفع الأجور وسيشجع المستهلك على زيادة نسبة إنفاقه والتي تشكل 70٪ من الاقتصاد.

وقد أعلن وزير المالية اليوناني إيفانجلوس فينييلوس يوم الجمعة

الماضي عن المشاركة التامة للقطاع الخاص اليوناني في الدين الحكومي بقدر 172 مليار يورو تقريبا، أو ما يعادل نسبة 83,7٪، وبحسب الإعلان الرسمي الأخير، تعززت اليونان لتقبل الموافقات التي حصلت عليها مع تعديل الشروط المتعلقة بكافة القوانين اليونانية للسندات الحكومية، بما فيها السندات المطروحة للتبادل، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى مشاركة تبلغ نسبة 100٪ في سندات القانون اليوناني وهو ما يعادل 177 مليار يورو.

في هذه الأثناء، أعرب محافظ البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي خلال المؤتمر الصحافي الأخير عن التجاوب الإيجابي من الأسواق على عمليات التمويل بعيدة الأجل، إلا انه شدد على أن كافة الخيارات لا تزال مفتوحة فيما يتعلق بالخطوات الجديدة التي سيقوم بها البنك المركزي الأوروبي.

وتراجعت طلبات الشراء لدى المصانع الألمانية بشكل مفاجئ خلال شهر يناير وهو الأمر الذي جدد المخاوف حيال التوقعات الاقتصادية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، فقد تراجع عدد طلبات الشراء الصناعية خلال الربع الحالي بنسبة 2,7٪ مع حلول شهر يناير، خلافا لنسبة 0,6٪ المتوقعة، علما بأن توقعات شهر ديسمبر قد تم تعديلها لتصبح أعلى بنسبة 1,6٪، وذلك عن نسبة 1,7٪ السابقة، أما عدد طلبات الشراء السنوية في ألمانيا الذي استقر على حاله خلال شهر ديسمبر، قد تراجع بنسبة 4,9٪ خلال شهر يناير وهو أسوأ

من نسبة 1,7٪ المتوقعة، وفي السياق نفسه صوت بنك إنجلترا يوم الخميس الماضي للإبقاء على معدلات الفائدة عند 0,50٪ وذلك بعد ثلاث سنوات من خفضها إلى المعدل الحالي المتدني، كما أبقى بنك إنجلترا على برنامج شراء الأصول الذي يهدف إلى تعزيز نسبة الإقراض بين البنوك عند 325 مليار جنيه استرليني، وذلك بحسب البيان الذي أدلى به تبعا لاجتماع لجنة السياسة النقدية الذي استمر لمدة يومين اثنين، وأفاد البيان بأن اللجنة تتوقع أن يحتاج برنامج شراء الأصول إلى شهرين آخرين ليتم العمل به، أما مقياس البرنامج فسيكون دوما تحت المراقبة.

وبالتالي فسيحتاج السوق للانتظار حلول 21 مارس ليطلع على محضر الاجتماع وللتأكد من الأسباب الكامنة وراء القرارات الأخيرة لهذه اللجنة.

من جهة أخرى تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي في أستراليا بشكل مفاجئ خلال الأشهر الأخيرة من عام 2011 وذلك بسبب ضعف القطاعات غير التعدينية في البلاد، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,4٪ خلال الربع الأخير من السنة ليبلغ 2,3٪ سنويا.

من ناحية أخرى، لم تساعد المبيعات التصاعدية الأخيرة في الصين في تحسين الأوضاع، حيث دفعت بالبنك الاحتياطي الأسترالي على درب القيام بخفض معدلات الإخيرة لهذه اللجنة.

وبالتالي فسيحتاج السوق للانتظار حلول 21 مارس ليطلع على محضر الاجتماع وللتأكد من الأسباب الكامنة وراء القرارات الأخيرة لهذه اللجنة.

تراجعا حادا في مستوى التضخم الاستهلاكي السنوي وذلك إلى أدنى مستوى له منذ 20 شهرا، حيث ارتفعت الأسعار الاستهلاكية بنسبة 3,2٪ عن السنة السابقة، مع العلم أن هذا الارتفاع أتى دون نسبة 3,4٪ المتوقعة وكذلك دون النسبة المتوقعة خلال شهر يناير والتي بلغت 4,5٪.

بالإضافة إلى ذلك، تراجع حجم الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة بشكل فاق التوقعات، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي خلال شهر يناير ليصل إلى 11,4٪ مقارنة مع نسبة 12,3٪ المتوقعة، كما ارتفعت نسبة مبيعات التجزئة لتصل إلى 14,7٪ مقارنة مع نسبة 17,6٪ المتوقعة.

وأشار التقرير إلى أن أسعار النفط لا تزال تخفي بدعم قوي خاصة أن التوقعات تشير إلى أن التحسن الذي يشهده الاقتصاد الأميركي من شأنه في نهاية المطاف أن يعزز من الطلب على النفط الخام.

من ناحية أخرى، يتخوف المسلون الاقتصاديون من ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن هذا الارتفاع قد يحد من الانفاق الاستهلاكي ومن النمو الاقتصادي، في حين يعتبر البعض الآخر أن الاقتصاد قوي كفاية بحيث سيتمكن من استيعاب الارتفاع الحاصل في الأسعار.

هذا وقد ارتفع سعر النفط الخام هذا الأسبوع ليلصل إلى 108,20 دولار للبرميل، ثم تراجع بعد موافقة إيران يوم الثلاثاء على السماح لمحققين دوليين في القطاع النووي بالولوج إلى منشأتها.

«الأمرء» و«رفيرا» تشاركان في معرض العقارات الكويتية والدولية

مضمون لكي تضمن لعملائها أفضل استثمار بأفضل وأمن الطرق من طرق الاستثمار وما زلنا نأخذ بإيدي عملائنا في الكويت لمساعدتهم على اقتناص أفضل الفرص الاستثمارية الفريدة في عالم العقار.

وأضاف بالقول: «انتسعت نشاطات المؤسسة في المملكة الأردنية الهاشمية بحيث تتناسب وجميع احتياجات عملائنا من حيث نوعية الأراضي سكنية- استثمارية - زراعية - صناعية - تجارية وكذلك من حيث الأسعار».

ولفت إلى أن نشاط مؤسسة رفيرا لا يقتصر فقط على المملكة الأردنية الهاشمية بل يتعداها إلى سلطنة عمان ذات التاريخ العريق الذي يعيشه من مر على السواحل الغربية للمحيط الهندي وبحر العرب، وشاهد بعينيه تاريخ السلطنة المشهود بائتماد سواحل أفريقيا الشرقية والساحل الجنوبي للجزيرة العربية.

تعتبر إحدى المؤسسات الكويتية الرائدة في عالم الاستثمار المالي والعقاري والسياحي داخل وخارج الكويت وعلى مستوى دول الخليج الذي سينطلق خلال الفترة من 19 إلى 22 مارس الجاري وتنظمه شركة أكسيو سيستي لتتنظيم المعارض والمؤتمرات في فندق ريجنسي والذي يقام تحت رعاية وحضور وزير الدولة للشؤون الثقافية والتنمية ووزير الأشغال. د.فاضل صفر. وبيتهه المناسبة، قالت «الأمرء العقارية»، أنها تعزز طرح مشاريع جديدة استمرارا لسياسات وأفكار الشركة لتحقيق أكبر قدر من رغبات واحتياجات العملاء والراغبين في الاستثمار الفردي أو على مستوى الشركات وتحقيق أكبر قدر من الفوائد على رأس المال المستثمر بالمجال العقاري وتحقيق أكبر قدر من رغبات واحتياجات العملاء.

وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة حسين دشتي أن أول اهتمامات الشركة هو التواصل المستمر مع العميل وتقوية علاقة بنائه ومحاولة جذب عملاء جدد للتعرف على احتياجات السوق من خلال رغباتهم واهتماماتهم العقارية ودراستها بعناية وترجمتها على أرض الواقع بتوفير احتياجاتهم حسب رغباتهم من خلال المتوافر في حدود ما تسمح به القوانين والنظم التي تنظم عمليات الاستثمار العقاري للمستثمرين الأفراد او الشركات الاستثمارية.

ولفت إلى ان الشركة ستقدم تشكيلة واسعة من الأراضي والعقارات متعددة دول منها المملكة الأردنية الهاشمية وكذلك سلطنة عمان ومشروع أراض سكنية في بريطانيا.

من جانبه، صرح المدير العام في مؤسسة رفيرا للمقاولات محمد الصفار، قائلا إن مؤسسة رفيرا

أعلنت كل من شركة الأمرء العقارية ومؤسسة «رفيرا» للمقاولات، عن مشاركتهما في معرض العقارات الكويتية والدولية الذي سينطلق خلال الفترة من 19 إلى 22 مارس الجاري وتنظمه شركة أكسيو سيستي لتتنظيم المعارض والمؤتمرات في فندق ريجنسي والذي يقام تحت رعاية وحضور وزير الدولة للشؤون الثقافية والتنمية ووزير الأشغال. د.فاضل صفر. وبيتهه المناسبة، قالت «الأمرء العقارية»، أنها تعزز طرح مشاريع جديدة استمرارا لسياسات وأفكار الشركة لتحقيق أكبر قدر من رغبات واحتياجات العملاء والراغبين في الاستثمار الفردي أو على مستوى الشركات وتحقيق أكبر قدر من الفوائد على رأس المال المستثمر بالمجال العقاري وتحقيق أكبر قدر من رغبات واحتياجات العملاء.

وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة حسين دشتي أن أول اهتمامات الشركة هو التواصل المستمر مع العميل وتقوية علاقة بنائه ومحاولة جذب عملاء جدد للتعرف على احتياجات السوق من خلال رغباتهم واهتماماتهم العقارية ودراستها بعناية وترجمتها على أرض الواقع بتوفير احتياجاتهم حسب رغباتهم من خلال المتوافر في حدود ما تسمح به القوانين والنظم التي تنظم عمليات الاستثمار العقاري للمستثمرين الأفراد او الشركات الاستثمارية.

ولفت إلى ان الشركة ستقدم تشكيلة واسعة من الأراضي والعقارات متعددة دول منها المملكة الأردنية الهاشمية وكذلك سلطنة عمان ومشروع أراض سكنية في بريطانيا.

من جانبه، صرح المدير العام في مؤسسة رفيرا للمقاولات محمد الصفار، قائلا إن مؤسسة رفيرا

«الجارية» تطلق الأسبوع الكويتي في دبي 27 الجاري



أحمد بيهياني



الفضل طارق الحمد

أعلنت مجموعة الجارية للمعارض عن إقامة أنشطة «الأسبوع الكويتي في دبي» الكويت خلال الفترة من 27 إلى 29 مارس الجاري بمرکز دبي التجاري العالمي، وذلك برعاية نائب حاكم دبي وزير المالية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وبالتنسيق مع الف��لية العامة للكويت بامارة دبي وبمشاركة 50 جهة كويتية تمثل القطاعين العام والخاص، وعدد من الجهات الإعلامية الكويتية والإماراتية. حيث يتضمن الأسبوع الكويتي عرض مجالات الاستثمار والاقتصاد والصناعة والتعليم والعلاقات والسياحة والطب، وتجسد إقامة هذا الأسبوع العلاقات والروابط المتميزة بين الكويت والإمارات العربية المتحدة. وقد أشاد الفضل العام للكويت في دبي طارق الحمد بعمق العلاقات الخنائية التي تربط بين الكويت والإمارات العربية المتحدة بقيادة وحكومة وشعبا كما أشاد بالتطور الحضاري الذي تشهده الإمارات في كل الميادين والقطاعات الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والعمرانية وغيرها.

وأضاف الحمد قائلا: «تأتي أنشطة الأسبوع الكويتي في دبي في إطار سلسلة من المعارض السنوية بهدف تعزيز العلاقات والتعاون التجاري والاقتصادي بينهما بما يصب في مصلحة دوائر الاقتصاد والمال والتجارة في كلا البلدين ويعود عليهما بالنفع، وهو ما جعل تلك العلاقات تحظى باهتمام القيادات السياسية والاقتصادية والمعنيتين بالتجارة في البلدين الشقيقين». وتابع بالقول: «ان هذا الحدث الكبير يضم نخبة ممتازة من كبار رجال المال والأعمال والاقتصاد، الذين يساهمون بتعاونهم المشترك في تعزيز أوجه الترابط والتعاون بين البلدين الشقيقين، التي تعد امتدادا وتدعما للعلاقات المتميزة من التقارب والتفاهم بين قيادتي البلدين، وإكمال ملامح الصورة المشتركة للتسويق لهما في كل المجالات، التي تشهد بلا شك نموا وتضاعفا متزايدين».

وأوضح الحمد ان هذه التظاهرة تعد قناة رئيسية للاتصال والتواصل والمحبة بين ارض الكويت الطيبة والإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وتنطوي بلا شك على أهمية كبيرة في تبادل الرؤى بشأن تطورات البيئة الاقتصادية، وفتح آفاق جديدة أمام هذا التعاون الاقتصادي والتجاري، لتمضي جنبا إلى جنب مع التعاون القائم بين الجهات الحكومية والرسمية، وقد أحسن القائمون على إدارة هذا الأسبوع في اختيارهم شعار «الكويت في دبي».

من جانبه قال رئيس مجموعة الجارية للمعارض أحمد اسماعيل بيهياني: «تعد العلاقات بين الشقيقتين الكويت والإمارات نموجنا بحثنا في العلاقات بين الدول العربية في جميع المجالات، فهي تستند إلى جذور راسخة من الإخاء والتعاون، وتتسم بالمتانة على المستويين الخليجي والعربي وهي ليست وليدة اللحظة بل هي عريقة وتاريخية وممتدة قدم البلدين».

تعيين خالد بوحمرة رئيساً للأمانة العامة للجنة الإشراف على مشاريع «تأهيل البيئة»

الكويت - كونا: أصدر وزير النفط ورئيس اللجنة المركزية للإشراف على تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة هاني حسين قرارا اليوم بشأن تعيين القيادي النشط خالد صالح بوحمرة رئيساً للأمانة العامة للجنة المركزية للإشراف على تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة.

الهيئة العامة للاستثمار تحصل على حصة أولية بقيمة 300 مليون دولار في سوق الأسهم الصينية

حتى تصل الى سقف المليار دولار وهي عملية تخضع لموافقة السلطات الصينية المعنية. وجاءت الموافقة على حصول الهيئة العامة للاستثمار على تلك الحصة الأولية بعد شهرين من حصولها على موافقة لجنة الضوابط الامنية الصينية المعنية لتصبح بذلك ثاني بلد في الشرق الاوسط يحصل على تلك الحصة بعد سلطة الاستثمار في ابوظبي التي تمثل احدى الصناديق السيادية في دولة الامارات العربية المتحدة.

وافتححت الكويت مكتبها استثماريا تمثيلا لها في الصين في شهر أكتوبر الماضي وهو اول مكتب استثماري اجنبي للكويت بعد مكتب الاستثمار في لندن الذي افتتح في العام 1953.

وشاركت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية التي تدير عائدات النفط الكويتية كمستثمر هام في بنك التجارة والصناعة الصينية وبنك زراعة الصين.

كونا: قالت السلطات الصينية امس ان الهيئة العامة للاستثمار حصلت على حصة اولية بقيمة 300 مليون دولار في سوق الاسهم الصينية في خطوة هامة تقدم عليها الهيئة لتتنوع استثماراتها وشراء اسهم وعقدات مقومة باليوان الصيني عبر مكتبها في بكين.

وذكرت دائرة اعدادات العملات الأجنبية الصينية (ساياف) انها سمحت للهيئة العامة للاستثمار بالاستثمار بنحو 300 مليون دولار في اسواق الاسهم الصينية باعتبارها مستثمرا مؤهلا.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار تقدمت بطلب لدى الحكومة الصينية بالاستثمار في حصة تبلغ قيمتها مليار دولار وهي اعلى قيمة يمكن الحصول عليها في قائمة من يحمل صفة المستثمر المؤهل.

وبهذا اصبح بإمكان الهيئة العامة للاستثمار الحصول على زيادة في حصة اسهمها الاولية شهريا

مجموعة اليورو تجتمع اليوم وهدوء باليونان

واضاف مصدر ان هذا الوضع ليس الوضع السائد في اسبانيا فقط، وتحدث عن وضع المجر وهولندا اللتين سترتفعان نسبة العجز في موازنتها الى 4,5٪ من اجمالي الناتج الداخلي في 2013، متجاوزة النسبة الاوروبية المحددة بـ 3٪، وفقا للتوقعات الرسمية في لاهاي.

وإعلان هذا الارتفاع في العجز بينما التزمت 25 دولة في الاتحاد الأوروبي أخيرا بمعاهدة جديدة لاضباط مالي متشدد لتزمتها باحترام «قواعد ذهبية» بشأن توازن حساباتها العامة.

وسيناقش وزراء المالية أيضا المسار الآخر للرد على الأزمة المنغل في آليات التضامن.

وإعلان مصدر حكومي أوروبي: ستسحب بالتاكيد مسالة زيادة موارد صندوق الوقاية المالية من 500 إلى 700 مليار يورو، غير انه قال محذرا «لكنه من غير المؤكد ان نتكمن من اتخاذ قرار بهذا الشأن.

بروكسل - أ.ف.ب. يجتمع وزراء مالية دول منطقة اليورو اليوم في بروكسل للمصادقة نهائيا على الخطة الثانية لمساعدة اليونان وبحث تعزيز آليات التضامن التي وضعت لتفادي تكرار أزمة الديون.

وسيعقد اجتماع المجموعة في مناخ من التهدئة بفضل الموافقة التي اعطتها الجهات الدائنة في القطاع الخاص اليوناني الجمعة الماضي لأكبر عملية تخفيض ديون في التاريخ، وهذه الموافقة سمحت بـ «تضافر الشروط» المطلوبة لهدوء من منطقة اليورو بتطبيق تمويل خطة التصحيح اليونانية الثانية، البالغة قيمتها الإجمالية 130 مليار يورو، كما رحب رئيس مجموعة يورو غروب جان كلود يونكر الجمعة الماضي.

ويعيد ان أزمة الديون اليونانية سيطرق وزراء مالية منطقة اليورو أيضا إلى الصعوبات التي تواجهها الموازونات في دول عدة، بينها اسبانيا، والتي تعتبر اقل خطورة بكثير انما متيرة للقلق من ذلك.

رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب يدعو لقمة اقتصادية عربية طارئة

وكالة «بترا» ضرورة اشراك مؤسسات القطاع الخاص العربي في اعداد جدول أعمال القمة، مشيرا إلى أن الربع العربي إذا لم يستثمر لصالح «شعوبنا فقد يتحول لخريف نحن في غنى عنه».

واستذكر الطباع مبادرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الامن بنشاء صنديق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد الطباع في حديث نقلته

عمان - كونا: دعا امس رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع إلى عقد قمة اقتصادية عربية طارئة، مستذكرا القلعة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد بنشاء صنديق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد الطباع في حديث نقلته

31 مليار دولار تجارة مصر والسعودية بعد إنشاء الجسر

العربية نت: قال وزير النقل المصري د.جلال مصطفى السيد ان الجسر البري المزمع إنشاؤه بين مصر والسعودية سيعمل على مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين ليلصل إلى نحو 31 مليار دولار في غضون عامين بعد تدشين الجسر مقارنة بالمعدلات الحالية، وأضاف السيد ان الجسر سيسهل أيضا من نقل البضائع بين البلدين وتنشيط حركة السياحة البيئية العربية بين مصر والسعودية والأردن، كما ان منطقة جنوب سيناء ستشهد رواجاً وانتعاشاً اقتصادياً كبيراً بعد تدشين الجسر خاصة في مواسم الحج والعمرة.



محمد الصغار



حسين دشتي

السعودية الثانية عالمياً في قائمة الأكثر ادخاراً

العربية.نت: قال صندوق النقد الدولي ان السعودية من أكثر الدول المصدرة للسلع النفطية ادخارا للأموال في العالم، وقد حلت في المرتبة الثانية عالميا بعد سنغافورة، حيث بلغت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1970 و 2008 نحو 29,29٪.

مدير إدارة الأبحاث والنشورة بشركة البلاد للاستثمار تركي فهدق فسر هذه المكائنة المتقدمة على أنها إشارة مهمة نحو أهمية تكامل السياسات المالية والاقتصادية لتصحيح وتعديل أوجه الخلل الهيكلي في الاقتصاد.

وأضاف فدق أن اقتصاد المملكة يعتمد في إيراداته على سلعة وحيدة ناشية غير متجددة شكلت 92٪ من إيراداته في ميزانية 2011 وترافق ذلك مع عدم قدرة وزارة التخطيط سابقا وعلى مدى ثلاثين عاما في تنويع مصادر الدخل القومي مما أدى لزيادة تنذب إيرادات الدولة مع تذبذب أسعار النفط العالمية.

ولفت ان المملكة اتجهت إلى سياسات متحفظة خلال العقد الأخير وتمكنت من تسديد معظم الدين العام الدائلي وزيادة مستويات الادخار والتي تجاوزت تريليوني ريال بنهاية يناير 2012 يستثمر منها أكثر من 70٪ في أدوات مالية عالية.

وأوضح فدق أن هناك تحديات عديدة تواجه المخططين الاقتصاديين الحكوميين قد يكون أهمها زيادة السعة الاستيعابية للاقتصاد حتى يتكمن من

استقطاب حجم اكبر من الاموال الحكومية الاستثمارية من دون الضغط على مؤشرات التضخم. وتابع بان من أهم التحديات الاقتصادية التي ستواجه المملكة قريبا، مواءمة السياسات الاقتصادية الخليجية بشكل عام مع السياسات الاقتصادية المحملة لكل دولة خليجية وايضا عملية الاسراع ببرنامج التخصص الذي تأخر في بعض اجزائه بشكل كبير واتر سلبا على زيادة سعة الاقتصاد وعلى محدودية القنوات الاستثمارية.

وأفاد بان عملية تنوع مصادر الدخل القومي بحاجة إلى وسائل وطرق ابتكارية سريعة تعطي نتائجها بشكل أسرع في عالم يتغير يوما بعد يوم وتحقق الفائدة المرجوة لتوطين التقنية في الاقتصاد المحلي.

من جانبه قال مدير عام شركة صفا للاستشارات المالية والاقتصادية صالح النخفي: من الممكن ان تركز الدولة جهودها على تكوين دخول أخرى لها غير النفط حيث تكون هذه الدخول مصدر الحركة الاقتصادية النامية التي يجب ان تحقوي على نسبة عمل للسعوديين أعلى مما هي عليه الآن وتوظيف أعداد أكبر منهم في القطاعات الحكومية والخاصة والمهنية.

ولذلك من المتوقع بحسب النخفي ان تقاوم الدولة أي برامج مستقبلية يمكن ان تضر بحجم هذه الفوائض وتنقص من قدرتنا على استخدامها كدفع واقة من تكثر الظروف والتجارب الماضية.